الكبار : يمارسون اللعب الخشن

حذرت دراسة أعدتها غرفة تجارة وصناعة قطر من أن منظمة التجارة العالمية تواجه حاليا مصاعب كبيرة, على الرغم من ان المنظمة لديها قواعد صارمة لتنظيم التجارة ومعاقبة اللاعبين الخشنين, لكن اللاعبين لا يزالون يمارسون اللعب الخشن,

وتوقعت الدراسة التي حصلت عليها صحيفة «القبس» الكويتية حروبا تجارية وأن الدول النامية ستكون أكبر الخاسرين,

وتقول الدراسة إنه على الرغم من أن «الغات» نجحت في تخفيض الرسوم الجمركية, فإن الأطراف المتعاقدة لم تلتزم في كثير من الأحيان بمبادئها مما أدى إلى خرق القواعد, وكما أن هناك أطرافا استفادت من التنازلات المقدمة دون إعطاء تنازلات مقابلها وهذا ما يسمى بـ «الركوب المجاني», كذلك انتشر نظام الحصص والدعم والإغراق, مما أدى إلى الإضرار ببعض الأطراف في هذا الخصوص, لكن دخول متغيرات دولية جديدة أقنعت الأطراف بأن اتفاقية «الغات» لن تستطيع مواجهة هذه المتغيرات,

ولم تكن الأطراف المتعاقدة راضية عن مسيرة التجارة الدولية, حيث أدت الممارسات الخاطئة إلى تشويه التجارة الدولية وحرمان بعض الدول من الاستفادة من الميزة النسبية التي تتمتع بها خاصة في الإنتاج الزراعي, وكانت أكثر الدول تضررا من ذلك الدول النامية, وبدأت هذه الدول تطالب بنصيبها العادل من التجارة الدولية, كما أن قبول مبدأ اقتصاد السوق بين الدول, خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي, شجع على ضرورة اعادة النظر في اتفاقيات الغات, وهناك قطاعات بدأت تأخذ أهميتها في التجارة الدولية ومنها قطاع الخدمات الذي يمثل أكثر من 30% من التجارة الدولية,

وأكدت الدراسة ان إنشاء منظمة التجارة العالمية يعتبر أهم افرازات جولة الأوروغواي, حيث أصبحت التجارة الدولية في السلع والخدمات وما يرتبط بها تدار من خلال إطار مؤسسي بخلاف ما كان متبعا في الغات 1947, والتي كانت تدار من خلال سكرتارية, بالإضافة إلى تعاون المنظمة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي, مما يمثل ثالوثا لإدارة الاقتصاد الدولي تجارة ونقدا واستثمارا وهكذا تمت عولمة الاقتصاد وحصر إدارته في المثلث ذي الأضلاع الثلاثة لتتحرك فيه الدول ضمن سلوك وقواعد صارمة,

ولكي تسير التجارة الدولية المتعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية بيسر تم إنشاء عدة أجهزة لذلك, منها جهاز السياسات التجارية وجهاز فض المنازعات التي تنشأ بين الأطراف المتعاقدة, وآلية تسوية المنازعات في هذا الصدد تعتبر صمام الأمان القادر على تنفيذ الاتفاقيات والحكم في النزاعات, وذلك تفاديا لاتخاذ إجراءات فردية ثأرية ضد الانتهاكات المحتملة من قبل الأطراف التجارية,

لقد التزمت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بالرجوع إلى جهاز تسوية المنازعات والتقيد بقواعده, مع ملاحظة أن مذكرة التفاهم في هذا الموضوع أكدت على أن التسوية السريعة للمنازعات أمر جوهري لضمان فعالية المنظمة,

ويتميز جهاز تسوية المنازعات بملامح أهمها أن يكون هناك إجماع حول إقامة هيئات التحكيم والموافقة على تقارير هذه الهيئات وهذا يعني عدم مقدرة أطراف النزاع في النظام التجاري المتعدد الأطراف (منظمة التجارة العالمية) على عرقلة القرارات.

All Rights Reserved © Arab British Academy for Higher Education